الجمهورية
التونسية
النيابية الثانية

مجلس نواب الشعب
العادية الثانية 2020-2021

المدة

الدورة

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على مذكرة التفاهم واتفاق القرض المبرمين بين الجمهورية التونسية والاتحاد الأوروبي والمتعلقين بالقرض المسند للحكومة التونسية في إطار آلية الدعم المالي الكلي

(عدد 2020/142)

- تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس: 27 نوفمبر2020
- تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة: 03 ديسمبر 2020
- الوثائق المرفقة لمشروع القانون: وثيقة شرح الأسباب ومذكرة التفاهم واتفاق القرض
- تاريخ بدأ الأشغال: جلسة يوم 05 أفريل 2021
- تاريخ انتهاء الأشغال: جلسة يوم 05 أفريل 2021

رئيس اللجنة: هيكل المكي

نائب رئيس اللجنة: عياض اللومي **مقرر اللجنة: فيصل دربال**

مقرر مساعد: هشام العجبوني **مقرر مساعد: منذر بن عطية**

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية حول

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على مذكرة التفاهم واتفاق القرض المبرمين بين الجمهورية التونسية والاتحاد الأوروبي والمتعلقين بالقرض المسند للحكومة التونسية في إطار آلية الدعم المالي الكلي

(عدد 2020/142)

أولا: تقديم مشروع القانون

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على مذكرة التفاهم واتفاق القرض المبرمين بين الجمهورية التونسية والاتحاد الأوروبي والمتعلقين بالقرض المسند للحكومة التونسية في إطار آلية الدعم المالي الكلّي والبالغ قدره ستمائة مليون (600.000.000) أورو.

I ـ الإطار العام :

يندرج هذا القرض الذي يتخذ شكل دعم مباشر لميزانية الدولة ضمن آلية الدعم المالي الكلّي (Assistance macro-financière) وهي إحدى آليات التعاون المالي للاتحاد الأوروبي التي تهدف إلى توفير الحاجيات الاستثنائية من التمويل الخارجي لفائدة دول الجوار.

تتمثل الوثائق التعاقدية لهذا القرض في:

- اتفاقية قرض (Loan Facility Agreement) تتضمن الالتزامات التعاقدية المحمولة على كاهل كل طرف.
- مذكرة تفاهم (Memorandum of Understanding) تتعلق بالإجراءات التي سيتعهد الجانب التونسي بتنفيذها والتي ستكون بمثابة شروط سحب القرض.

II ـ الأهداف :

يهدف هذا الدعم، الذي يكتسي صبغة استثنائية وظرفية، أساسا إلى مساعدة الحكومة التونسية على مجابهة الصعوبات التي تشهدها على مستوى التوازنات المالية على المدى القصير،

وخاصة على تلبية الاحتياجات العاجلة للمالية العمومية وميزان الدفوعات نتيجة لتفشي جائحة كوفيد 19.

III ـ شروط التمويل :

- **الشروط العامة للانتفاع بهذا القرض:**

يقترن هذا الدعم بوجود برنامج إصلاح اقتصادي متفق عليه مع صندوق النقد الدولي. وتجدر الإشارة إلى أن الجانب الأوروبي قد وافق على هذا القرض خلال شهر ماي 2020 على إثر موافقة المجلس التنفيذي للصندوق المذكور.

- **الشروط المالية:**

يتم ضبط الشروط المالية بالنسبة لكل قسط عند حلول آجاله وفق ما يلي:

- **نسبة الفائدة**: ثابتة بالنسبة لكل قسط وتعتبر تفاضلية نظرا للترقيم السيادي الجيد الذي تحظى به المفوضية الأوروبية والذي يخول لها تعبئة الموارد المالية بشروط ميسرة على مستوى السوق المالية العالمية.
- **مدة السداد**: معدل مدة السداد مرجّح (maturité moyenne pondérée) لا يتجاوز 15 سنة،
- **عدد الأقساط**: سيتم صرف هذا القرض على قسطين كالتالي:

- القسط الأول (300 مليون أورو): وهو قسط غير خاضع لشروط سحب ويتم صرفه مباشرة إثر إمضاء كل الوثائق التعاقدية ودخولها حيز النفاذ.

- القسط الثاني (300 مليون أورو): يمكن سحبه بعد مدة لا تقل عن 3 أشهر من تاريخ صرف القسط الأول شريطة استيفاء الجانب التونسي لشروط سحب هذا القسط والمنصوص عليها ضمن مذكرة التفاهم المتعلقة بهذا القرض.

- **شروط السحب**: تتعلق هذه الشروط وعددها 17 بإصلاحات تهم 04 مجالات وهي:

- المالية العمومية والإدارة العمومية (7)،

- المنشآت العمومية (5)،

- الحيطة الاجتماعية (3)،
- مناخ الاستثمار (2).

ثانيا: أعمال اللجنة

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم 05 أفريل 2021 نظرت خلالها في مشروع القانون المتعلق وذلك على ضوء ما ورد عليها بنص مشروع القانون ووثيقة شرح الأسباب ومذكرة التفاهم واتفاق القرض.

وخلال النقاش، أكّد أعضاء اللجنة أن هذا القرض يندرج في إطار الوضع الاقتصادي والمالي الصعب الذي يتسم بتفشي جائحة الكوفيد 19. وبيّنوا أن هذا القرض مشروط بقيام الدولة التونسية بجملة من الإصلاحات في عديد المجالات وهي إصلاحات مفروضة منذ سنة 2012 ولم يتم إنجازها بالنسق المطلوب من ناحية ومن الصعب الشروع في إنجازها في الوقت الحالي من ناحية أخرى. كما أفادوا أن القرض موضوع مشروع القانون كان من المفترض أن يتم سحبه منذ سنة 2020.

وتساءل أحد النواب إن كان هذا القرض سيمول الإصلاحات المضمنة بالملاحق المرفق للمشروع أو سيمول قروض أخرى تم سحبها وحل أجل خلاصها.

واعتبروا أنه لا يمكن الموافقة على مشروع القانون المرتبط بهذا القرض دون معرفة وتفسير كل الإصلاحات وكلفة كل إصلاح وروزنامة تنفيذها ونسبة التقدم فيها وما يعيق هذه الإصلاحات عند الاقتضاء. كما أكّدوا عدم القدرة في هذا الضرف الصعب على الانتهاء من هذه الإصلاحات على المدى المتوسط.

وتعرّضوا إلى غياب أي برنامج متفق عليه حاليا مع صندوق النقد الدولي، خلافا لما تم تضمينه ضمن الوثائق المرفقة لمشروع القانون، إضافة إلى غياب معطيات حول نسبة الفائدة وخطورة ما تضمنه القرض من خطايا مفروضة في حالة عجز الدولة عن الخلاص بقيمة 200 نقطة أساسا بنسبة Euribor خلال فترات محددة دون ذكر ماذا سيحصل في حالة العجز التام عن الدفع.

وأكّد بعض أعضاء اللجنة على الحاجة الكبيرة لتمويل الميزانية والتي لا تقل عن 18.5 ألف مليون دينار معتبرين أن هذا القرض هام جدا لمصلحة البلاد بحكم أنه تمت إحالته منذ موفى شهر نوفمبر 2020 ولا يجب تجاوز أجل 15 أفريل الجاري للمصادقة عليه، مشيرين إلى أن قانون المالية لسنة 2021 تضمن جزء من الاقتراض وهي حاليا تمثل الطريقة الوحيدة للتمويل التي يمكن اعتمادها في ظل الوضع الاقتصادي الصعب بالبلاد.

وأضافوا أن هناك شح كبير في السيولة على المستوى العالمي ونسب الفائدة المرتبطة بالقروض مرتفعة ومن مصلحة الجهة المقرضة عدم تمرير مثل هذه القوانين بما يمكنها من تحويل الأموال المرصودة إلى بلدان أخرى.

كما دعوا إلى ضرورة دعوة وزير المالية لمساءلته حول عديد المسائل التي تهم المالية العمومية ومشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2021 وحول الإصلاحات المضمنة بالمشروع المعروض ومدى تعهد الدولة بتنفيذها.

وجدّدت اللجنة توصيتها بوجوب إيلاء وثيقة شرح أسباب مشاريع القوانين العناية والدقة اللازمة لتتضمن كل المعطيات والتفاصيل التي تخول فهم المشروع والتداول في شأنه استنادا إلى أسس واقعية ودقيقة، إضافة إلى مدّ اللجنة بالاتفاقيات المتعلقة بالقروض وملاحقها وكل الوثائق المعنية باللغة العربية وهو مطلب سبق للجنة التقدم به بمناسبة دراستها لعديد الاتفاقيات ولم يلقى تجاوبا من جهة المبادرة التشريعية.

وتم في خاتمة الجلسة التصويت على مشروع القانون بالرفض (نتائج التصويت: 5 مع / 2 ضد / 3 محتفظين) والتفويض لمكتب اللجنة لإعداد تقرير حول مشروع القانون المعروض.

ثالثا: قرار اللجنة

قررت اللجنة رفض مشروع القانون وإحالته على الجلسة العامة للمجلس.

رئيس اللجنة **مقرر اللجنة**

هيكل مكي فيصل دربال